خسرت حياتي

ياسين مجيد وكلمة على الغلاف

غالب حسن الشابندر

العنوان ليس من اختراعي، بل هو من اختراع عميد الفكر العربي في وقته عباس محمود العقاد، كان عنوان كلمة سطّرها على الغلاف، وفيها يرد على بعض ممَّن اتهموه بأنه كتب كتابه المشهور: (عقائد المفكرين في القرن العشرين) طمعا في المال، وهي حقا كلمة على الغلاف، فلم يعرف عن الرجل إنّه يحب المال، أو الجاه، نعم، كان قوي الشخصية، معتدا بفكره، واثقا من نفسه، وهي كلمتي أيضا، بإذن اللّه عز وجل...

ياسين مجيد ..... المالكي

كلمتي للتاريخ، كلمتي لأطفال الشهداء الذين ابتلعتهم مياه الأهوار، وجبال الشمال، وفيافي الصحراء، بلا نتيجة، بل بنتيجة حقا، ولكن أي نتيجة، لنتمعن بما يلي إذن..

حدّثني صديق هو اقرب إلى نفسي من اي صديق آخر، بل هو نفسي أنا، يقول: لقد (التقيت بالسيد مجيد ياسين ـ المستشار الإعلامي للسيد رئيس الوزراء سابقا، مدير تحرير جريدة حزب الدعوة الآن، نائب برلماني، ثم، وهذه الأهم والأخطر، عضو مكتب سياسي في حزب الدعوة –يعني في صميم الحكومة المالكية وحزبه–)، قلتُ له: (نعم، وماذا بعد؟).

قال: (حدثني بأنه اجتمع بوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، عندما كان ضمن وفد الربيعي إلى المملكة العربية السعودية، وقد قال للوزير السعودي: إذا لم تتخلوا عن سياستكم السلبية تجاه العراق فنستطيع أن نؤذيكم بطريقتين، نفتح عليكم خط المخدرات من السماوة إلى عمق المملكة...)..

أصحيح ماتقول يا صديقي العزيز وانت نفسي بعينها؟

قال: (أقسم بالله هذا ما قاله نصا، حرفا، بأمانة).

فما كان مني إلاّ أن استمع الى الطريق الثاني، سكتْ، قال: (الطريق الثاني كارثة دبلوماسية وسياسية مروعة، ربما كانت قد وضعت حجر الزاوية أو بعض أحجار الزاوية لسياسة السعودية تجاه العراق).

قلت لصاحبي وهو نفسي: (أجبني بربك، ما هو الطريق الثاني الذي هدد به ابو ادريس الوزير السعودي؟).

قال صاحبي: (أتركها لفرصة آتية) نظرا لأنها تدمي قلوب العراقيين وغير العراقيين)، قلت لصاحبي وهو نفسي: (ألهذا الحد؟)، إذن سيأتيك بالأخبار من لم تزوّد؟

يقول الراوي: (شهقت، تحيرت، ورحت أبحلق بعيون أغاي ادريسي، هل حقا كان ذلك؟)..

لم استبعد ذلك من أغاي إدريسي، لان متابعة بسيطة لتصريحاته تكشف عن رغبة شديدة تحدوه لأن يكون العراق غريبا في محيطه العربي، والإسلامي لقد طالب بسحب السفير العراقي من سوريا، وطالب بسحب السفير العراقي من تركيا، وطالب بسحب السفير العراقي من السعودية...

وهي ليست صدفة، إنها تنطوي على هدف مشترك واضح، وفيما كان التعليل هو الرد على تدخلات سوريا وتركيا والسعودية،فليس هذه الدولة وحدها تتدخل بالشأن العراقي، أليس كذلك صديقي العزيز؟

قال صاحبي أيضا: (أنا أعرف مجيد ياسين، لقد خرج من حزب الدعوة سنة ١٩٨٢ بحجة عدم ذوبان الحزب في الجمهورية الإسلامية، وأصيب بوقتها بنكسة نفسية، راح يراجع بسببها أطباء نفسيين إيرانيين، وقد راح يكيل الهجوم القاسي على الحزب، بحجة إنّه ضد ولاية الفقيه...).

ثم يتساءل: (كيف يصل الى عضوية المكتب السياسي لحزب الدعوة وهو خرج من الدعوة سنة ١٩٨٢ ولم يرجع إلا بعد السقوط وبمدة زمنية ليست قصيرة؟).

السؤال مطروح، ومنطقي، فهل نعرف السبب؟

الذي رشح مجيد ياسين لمنصب المستشار الإعلامي للسيد رئيس الوزراء الدكتور بالأدب طه حسين، أي السيد خضير الخزاعي، فهل رشحه لأنه من العمارة ؟ أم هناك خلفية أعمق وأعمق، ونحن المساكين لا ندري ولا نعرف؟

صدقا لا اعلم إنْ كان حقا هو عضو مكتب سياسي الحزب العريق، ولكن أتساءل فيما كان ذلك حقا! أين هي كفاءة مجيد ياسين ليرشحه دكتور خضير لهذا المنصب الكبير؟

هل لكونه مراسلا لإذاعة البي بي سي، خاصة وقد طلب اللجوء السياسي إلى لندن وقُبِل ثم قفل راجعا تبرُّما بحياة الغرب، وهروبا من جحيم المعنى الضيق حسب بعض تعبيراته ؟

كل هذا لا يهمني، ولكن الذين يهمني عندما وقف في منتصف مكتب جريدة الجهاد وقال كلمته الحاقدة: (الشعب العراقي حقير ويجب القضاء عليه)...

حقا إنه سؤال مطروح، كيف تتدرج السيد ياسين ليكون عضو مكتب سياسي وهو المنفصل عن الحزب منذ ١٩٨٢، ولم يعد للحزب إلا بعد السقوط (سنة ٢٠٠٣) وبمدة زمنية ليست بالقصيرة...

سؤال فيما كانت المعلومة صادقة، أو بالأحرى صحيحة، لان هناك فرقا منطقيا كبيرا بين الصدق والصحة، وإن كانت مفارقات (الدينيين) أجهضت كل معايير المنطق والوجدان والحقيقة.

ما هو سر حزمة المقالات التي استخرجها مجيد من الانترنيت ووضعها على مائدة السيد رئيس الوزراء نوري المالكي؟

إنها مجموعة مقالات الكاتب التي تناولت سياسة المالكي بالنقد والتشريح، ولكن لماذا؟ ظنا منه أن كاتب هذه السطور يطمح أن يكون مستشارا، في سياق ظرف لم يحن وقت بيانه، هرع المسكين إلى النيت يستنسخ ويستنسخ، وهو يعلم أن صاحب هذه الكلمات يشرب الشاي في مقهى هوبي، ويأكل المعلاك على ارصفة الكرادة الشرقية، ويختنق بالدوائر مهما كانت جميلة، ولم يستعن يوما بأخيه عضو البرلمان والمقرب من المالكي، بل لم ولن، نعم، لم ولن، نعم، لم ولن...

يسألني صاحبي: (ماهر رايك بتحليلات اغاي إدريسي السياسية) ؟

أجبته:(تخرب ضحك بقدر ما تخرب ضحك مقالات خضير الخزاعي عن السلام العالمي).

ما هو سر مقهى الافندي في لندن؟

ويسألني صاحبي: (ما هي نظرية أغاي ادريسي في التحليل السياسي، هل يتبع المدرسة الواقعية مثلا؟).

أجبته: (اسأل خضير الخزاعي الذي قال: أنا مسؤول عن إعادة تشكيل العقل العراقي....)...

مرة أخرى: ما هو سر مقهى الأفندي؟،

متى الانتخابات؟!

سعد الراوي

قد يبدو سؤالا غريبا أو في غير محله أو لا يحتاج أن يثار مثل هذا الموضوع في هذه الظروف.. ولكن يجب أن يطرح هذا السؤال (متى انتخابات مجالس المحافظات؟) (متى انتخابات مجلس النواب.....؟) فقد يبدو للبعض أن الأمر يسير وأن هناك مواعيد محددة وفق الدستور والقوانين الخاصة بالانتخابات فيعرف بأنه بداية عام ٢٠١٣ ستجرى انتخابات مجالس المحافظات و بداية عام ٢٠١٤ انتخابات مجلس النواب... ففي كل الدول الديمقراطية مواعيد محددة لإجراء الانتخابات لا يمكن تجاوزها و لا يمكن لمسؤول أو لسياسي أو لدائرة محددة أو لأي جهة أخرى أن تؤثر على هذا التاريخ بينما في بلدنا عندما تسأل مثل هذا السؤال أعتقد تكون الإجابة مختلفة من شخص لآخر ومن مسؤول إلى آخر ومن سياسي لآخر وقد يجيب أحدهم بان لا انتخابات بعد اليوم!!!. فمثلاً عند إجراء انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة تم تحديد موعد لإجراء انتخابات الاقضية و النواحي بمدة لا تزيد عن ستة أشهر من إجراء انتخابات المحافظات وبعد مرور أكثر من ثلاثة سنوات ونصف لم تجر انتخابات الاقضية والنواحي وقد لا تجري نهائياً! فترى قانون يصدره مجلس النواب و يجب أن تنفذه الجهة المختصة (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق) ولكنه لم ينفذ.. وفي حالة عدم تنفيذه من المسؤول؟؟ وأسأل أن لم تجر انتخابات مجالس المحافظات في مطلع عام ٢٠١٣ من المسؤول؟؟؟ فأنا اعتقد من خلال خبراتي المتواضعة لاتحدث خلال موعدها المحدد لأسباب و اشكاليات كثيرة لكن ممكن أوجز منها ما يلي:-

١-العمود الفقري في الانتخابات هو وجود سجل ناخبين موثوق فيه. ففي التعديلات الأخيرة يجب على المفوضية الاعتماد على الإحصاء السكاني الذي تجريه وزارة التخطيط ولكن لحد الآن لم يجر التعداد!!؟ وللمفوضية سجل ناخبين معتمد على البطاقة التموينية لوزارة التجارة. فعند إجراء أي انتخابات يجب أن تحدد السلطة التشريعية على ماذا تعتمد المفوضية في الانتخابات لكي لا يطعن بعملها أمام القضاء. فممكن تلغى الانتخابات بقرار قضائي عند حصول طعن بمخالفة قانونية وقد تحاسب الجهة المنفذة وبالأخص إذا كانت هناك جهات لا تروق لها النتائج أو حتى إجراء الانتخابات!

٢- التدخلات في عمل المفوضية و من أكثر من جهة!! والموضوع في ذلك يطول والإشارة فيه أفضل من الإسهاب فهذا يحتاج لموضوع خاص بحد ذاته بعد أن نشعر بتكرس الديمقراطية وقبول النقد البناء بدون تجريح في بلد يحبو إلى الديمقراطية كبلدنا العراق.

٣-لايمكن لمسؤول في مؤسسة أن يديرها وهناك موظف دونه يصول و يجول ولا يمكن محاسبته ؟؟ فكيف إذا كان هناك قرار مهم كالمصادقة على الكيانات السياسية أو المرشحين أو إغلاق محطات أو تمديد فترة التصويت أو تعيين موظفين وأخيرا إعلان نتائج الانتخابات. فيجب أن يتمتع المسؤول في المفوضية بقوة المهنية والحيادية وعدم التردد في اتخاذ أي قرار بوجل من موظف أو خوف من مسؤول ؟؟؟؟؟

٤-دور الأمم المتحدة الذي بدأ يتراجع فهي ترى وتسمع وتعلم بكل ماي جري في العراق عموماً و في المفوضية خصوصاً ففيها من الخبراء الكثير طوال أيام السنة و في وقت الانتخابات يتجاوز عددهم العشرات في كل الاختصاصات الفنية والإدارية والإعلامية والعقود وسجل الناخبين..و..و. ولهم ممثل يحضر اجتماعات المجلس ويطلع على كل الأمور. فالكل يعلم بما يجري و لا نرى لهم رأيا أو مقترحا، سواء في عدم التدخل أو اختيار الأكفاء (في الاختصاص أو في توزيع الصلاحيات) وبالأخص في الأمور الفنية والإدارية. أو الخوف من المسؤولين..أو..أو...، وهذه الفقرة مهمة ويجب أن تناقش بعمق مع خبراء ومسؤولي الأمم المتحدة في العراق.

٥-أزمة الثقة الموجودة و المتفاقمة فهناك جهات ترى أن الأفضل هو عدم الإبقاء على هذه المفوضية والإسراع بتشكيل مجلس جديد وجهة أخرى ترى بقاءها أولى وأخرى تريد المفوضية الأولى وجهات أخرى بين هذا وذاك.. وهناك خلاف في عدد أعضاء مجلس المفوضين فمنهم من يريد بقاءه على تسعة وأخر يريدهم (١٥ عضوا).. ففي كل هذه الخيارات سيكونون بالأخير رأيا معينا سواء بالمجلس أو بعددهم أو بممثلي القوميات والأعراق لوطني..و..و. ففي النهاية ترضى جهة و تغضب أخرى. فهل العدد مهم أم الشخوص أم التمثيل الشامل لمكونات الشعب العراقي فمثلا مفوضية الهند مكونة من ثلاثة أعضاء ولديهم أكثر من سبعمائة مليون ناخب وأعراقهم ومكوناتهم لا تعد ولكن تجمعهم الثقة والمصلحة الوطنية وعندما سألتهم عن الشكاوى و الطعون فأجابوا بأن ليس لدينا أية شكوى؟؟؟ بينما لدينا شكاوى تتجاوز الآلاف تحتاج إلى آلية للعرض والتحقيق وقرار جريء بالحسم وهذا محدد بوقت قصير جداً فكثير منها تأتي إلى المفوضية وهي غير مكتملة وفق الإجراءات التي تحددها المفوضية.

٦-المفوضية لا تستطيع أن تقوم بأي حدث انتخابي دون مساندة و تعاون الجهات الأخرى (السلطة التشريعية / السلطة التنفيذية / السلطة القضائية /المنظمات المحلية و الدولية/ الكيانات السياسية...) ففي الانتخابات السابقة هناك تعاون مع (وزارة التربية / السلطة القضائية / وزارة التعليم العالي/ هيئة لمساءلة والعدالة/ الجهات الأمنية (وزارة الدفاع والداخلية والبيشمركة) مجلس النواب وبالأخص اللجنة القانونية ولجنة الأقاليم والمحافظات/ هيئة النزاهة /وزارة النقل /وزارة المالية /البنك المركزي العراقي/...) وكذلك حصول المفوضية على كثير من الاستثناءات في العقود و في إجراءاتها المالية وفتح حساب في الخارج... ولا أطيل فكل هذه الأمور في السابق موجودة واليوم المفوضية بأمس الحاجة إليها لأنها أصبحت تحاسب على كل صغيرة وكبيرة وتدقق حساباتها و قراراتها وإجراءتها بشكل قد لا يسمح بقيام ما كانت تقوم به خوفاً من المحاسبة وخوفاً من وضعها موضع الشكوك والتهم وهي ما عليه اليوم؟؟؟؟

أخيراً أنا لا أريد أن أسهب في الموضوع فكل فقرة من الفقرات السابقة تحتاج موضوع بحد ذاته وإلى تفاصيل كثيرة ولكن الموضوع مهم ومهم جداً وأنا لا أريد أظهر التشاؤم هنا سواء من الوضع الحالي عموما أو وضع المفوضية التي لا تحسد عليه.. فانا ابن هذا البلد وابن هذه المؤسسة حيث أعمل فيها منذ عام ٢٠٠٤. وبحكم حبي لوطني ومؤسستي والمخلصين فيهما يجب أن نظهر الحقائق ونقر ونقول هناك خلل يحتاج إلى معالجته وليس هدمه. فأنا أعرض الموضوع على الجميع ولا تبنى البلاد إلا بتكاتف كل الجهود الخيرة والمخلصة فاعتقد هذا الموضوع لا تعالجه المفوضية لوحدها ولا جهة أخرى معها بل الجميع و أؤكد الجميع وبجهود المخلصين وأراء المختصين نجد الحلول فليس هناك مستحيل.. ولكن أذا بقيت الأمور على ماهي عليه فلا أجد وقت محدد قريب لإجراء أي انتخابات إن لم اقل لاتجري ؟! هذا رأيي المتواضع رغم انه يخالف أراء الكثير.

نائب رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق سابقاً.

مجلس النواب

الأزمات والصراعات القائمة.. هل يحلها طالباني؟

حسب الله يحيى

طالباني

منذ سفره إلى ألمانيا قبل ثلاثة أشهر وقبل عودته إلى بغداد، كان السيد جلال طالباني الذي يعالج وضعه الصحي هناك، يتلقى الوفود والشخصيات السياسية العراقية التي كانت تزوره بدعوى السؤال عن صحته وتقديم الشكوى إليه من جملة الازمات والصراعات التي تعصف بالعراق والعراقيين.

-أزمة إقالة السيد المالكي ومن ثم استجوابه، وبعدئذ استضافته تم تأجيلها لحين عودته.

-وأزمة قوات دجلة التي يراد لها أن تأخذ دورها في كركوك.. أجلت لحين عودته.

-وأزمة الحكم على الهاشمي، أعلنت، فيما السيد طالباني يأسف لتوقيتها ويعد الهاشمي مازال نائباً له!

هذا حصاد ثلاثة أشهر من غياب السيد جلال طالباني رئيس الجمهورية..

حتى غدت عودته الى البلاد سالماً معافى، هي سبيل النجاة والمنقذ الحقيقي والنهائي للبلاد من جملة العواصف التي تواجهها العملية السياسية في العراق، والأخطار المحدقة به من الداخل والخارج على حد سواء.

نعم.. السيد طالباني، حمامة سلام مخلصة وطيبة وأمينة تتكئ على تاريخ نضالي ليس بمقدور احد التنكر له ولا نسيانه.. فالرجل تاريخ باسل من المواقف الوطنية التي تشكل شخصيته وشاهد على مسيرته النبيلة في خدمة العراق والعراقيين.. وليس الكرد الذي ينتمي اليهم قومياً لوحدهم، فالرجل لم يظهر عليه وهو رئيس جمهورية العراق انه مخلص للكرد استثناء من سائر العراقيين، وانما كانت مهماته وطنية وللعراقيين جميعاً.

هذه حقيقة محمودة للرجل، ولكن الصراعات السياسية القائمة على رؤى شخصية وفئوية محدودة وارتباطات اجنبية لا يمكن اغفال تأثيرها، والعجز عن ابعاد ونتائج ومسارات العملية السياسية.. كلها، من شأنها ان تجعل مهمة السيد طالباني، مهمة صعبة وقد تكون عصية على الحل الى حد كبير.

ذلك ان الرئيس طالباني، على ثقل الاحترام الذي يتمتع به من جميع القوى السياسية، قد يجد نفسه في حالة عجز عن ايجاد صيغ بديلة لدستور ينوء بالاشكالات وعلى نواب لم يجر انتخابهم أصلاً، وعلى وضع امني هش، وانتظار انتخابات يراد ان تسرق فيها اصوات الناخبين كما جرى في الانتخابات السابقة، وعلى صراع واشكالات بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان من جهة وبين الحكومة والمحافظات من جهة اخرى، الى جانب المواقف الخارجية غير المستقرة التي ينتقل فيها العراق بين مدة واخرى ووقوعه تحت مؤثرات خارجية وانتماءات حزبية ضيقة.

كل هذه العقبات التي تجعل من (الدولة العراقية) دولة تضيع على نفسها كل سبل بناء الدولة العصرية التي تنبذ العنف والفساد.. لا ان تكون جزءاً منه ومتغافلة عنه في هذا القطاع او ذاك.

فضلاً عن التيه الذي تسير به إرادة السياسيين بين دولة دينية يصر البعض على تأسيسها ودولة مدنية ديمقراطية يراد ترسيخها من قبل العراقيين بجميع أطيافهم ومكوناتهم القومية والدينية.

هذه الصراعات لا قدرة لأحد بمفرده على حلها..

والسيد طالباني، لا يملك عصا سحرية يمكن له بموجبها حل الاشكالات هذه جميعاً باشارة مخلصة منه.. فالأخلاص هنا مرهون بصاحبه، وقد لا يفلح في ايصال هذا الاخلاص لمن تتنازعه المصالح أكثر بكثير بما هو وطني مخلص.

ان بناء دولة وطنية عراقية تواجه كل هذه العواصف لابد ان يقوم على وفق اسس موضوعية وقانونية ومصالح وطنية عليا، تخرج من الإطار النفعي الذي شكل سمة التغيير الذي جرى في العراق منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن..

وهو الاطار نفسه الذي سيستمر سواء افلح السيد طالباني في مهمته –وهو أمر عسير وشبه مستحيل– أم لم يفلح، وإذا ما تجاوزت الحلول العقبات ووصل المختلفون الى مرافئ المصالحة وقدموا التنازلات لبعضهم، فان هذه الصراعات ستظهر من جديد.. ذلك أن الحلول ستظل حلولاً ودية تسودها إرادات المصالح وليست حلولاً جذرية، يعول لها كثيراً في دولة يراد لها أن تبنى على أسس متينة راسخة يمكن لها مواجهة كل العواصف.